موجز

كلمة قالها الرئيس

محمد الجرادي

■ أمام تجديد فخامة رئيس الجمهورية دعوته شركاء الحياة السياسية إلى طي صفحات الماضي، باعتبار الوطن هو الأبقى والأغلى.. وان مصلحته تقتضي ان يكون الجميع عند مستوى المهام والتحديات التي يفرضها المستقبل.. ماذا بقي ان يقوله هؤلاء الشركاء في المعارضة وخصوصاً في أحزاب «اللقاء المشترك» ومعهم أولئك الذين تضمنتهم إشارة الرئيس ممن دعوا إلى ثورة شعبية!! هذه المبادرة التي يطرحها الرئيس والمؤتمر أمام شركاء الحياة السياسية تعكس بجلاء الالتزام الوطني تجاه مستقبل اليمن، كما تعكس الجدية في التفرغ لما يخدم المسار التنموي والديمقراطي.. ويعزز من قوة البناء المؤسسي للدولة، لا البقاء داخل مربعات التجاذبات السياسية ومجاراة النزوات والمناكفات الحزبية التي ضررها في كثير من الأحيان أكثر من نفعها.

لقد قالها الرئيس وهو جاد في قوله.. لنكن مع مستقبل اليمن.. ولنبدأ صفحة جديدة نحو يمن الحرية والديمقراطية والتنمية.. يستوي في ذلك المعارضة والسلطة.. فهل تعي المعارضة تحديداً، ما يوفره لها الرئيس بجديته هذه من ظروف آمنة لتلمس طريق ارتقاء أدائها وتجاوز محنة الاصرار على فكرة التعامل مع الواقع وكأنها تعيش في كوكب أرضي آخر؟!

● وبالإشارة إلى مهام الإصلاحات القادمة التي حددها بوضوح وشفافية فخامة رئيس الجمهورية وأعلن أولى بشاراتها الجمعة الماضية فيما يخص السلطة المحلية وتأكيد انتقالها في غضون الشهور القادمة إلى مرحلة جديدة، بانتخاب المحافظين ومديري عموم المديريات وأمناء المجالس المحلية.. في تجربة تعد متفردة في المنطقة..

أقول بالإشارة إلى مجمل المهام القادمة فإن من المؤسف ان تظل المعارضة في خطابها السياسي والإعلامي تواصل تعاملها مع المسألة بعقلية التشكيك في جدية التوجه نحو إنجازها وتحقيقها، هذا علاوة على أنها بدت وكأن موقفها سيكون موقف «المتفرج» مع التمسك بترصد العثرات والأخطاء، واستثمارها لخلق التأزيم السياسي فحسب..

وصار واضحاً حتى اللحظة بعد أن مُنيت المعارضة بالفشل «ديمقراطياً» نيتها في مواصلة التقليل من شأن أي إنجاز قادم في حياة الناس، طالما وهو يأتي من غيرها!!

المعارضة أيضاً تتجاهل أدوارها المفترضة في مثل هذه المهام وإن كانت في صالح البلاد والعباد! يهمها فقط ان تكون أداة معارضة لا أداة إصلاح وبناء.. وستكتشف الأيام القادمة ما إذا كانت ستعيد النظر في سلوك كهذا.. أم ان حالها سيبقى تجسيداً للقول الشعري: «كفى بك داء أن ترى الموت شافياً».

● نتفق أن مهام الإصلاحات في المستقبل مسؤولية المؤتمر الشعبي العام في المقام الأول باعتباره المتوج بثقة الشعب.. لكن هل تستطيع المعارضة ان تتغابى اسهاماتها المفترضة في مساندة وتدعيم مايخدم الناس وما يصب في مصلحة الوطن؟!.

شخصياً بقدر ما أتمنى على المعارضة ان تكون عند مستوى التفاعل الإيجابي مع معطيات المرحلة القادمة، وبالذات ما يتعلق بمهام البناء والإصلاحات، بقدر ما أرى في ذلك سر فاعلية وجودها كمعارضة، وخدمة لها..

أما ما سوى ذلك فإنها تجذّر لإنتاج فشلها، وتؤسس لنفسها عروشاً من الوهم والخيبات والهزائم.

algradi79@yahoo.com

وصل

مع الصوفي «المتمرد»!!

أمين الوائلي

■ أن يكون لك رأيك وموقفك الخاص والشخصي.. فهذا حقك، بل وتلك قيمتك الذاتية المحضة، وأن تنفرد لوحدك من بين الجمع المتلاطم الكثير.. بأسلوبك وطريقتك في قراءة المجتمع والأحداث وترتيب أولوياتك النظرية والمعرفية بحسب ماتراه لا ما يُرى لك، فهذا أيضاً حقك وأنموذجك المميز.

● ليس مستغرباً البتة أن نجد الأفراد يمارسون تجربة الحياة بأساليب مختلفة وطرائق متعددة، والمستغرب حقيقة هو أن نجد من يستكثر عليك حقك وحريتك الأولية.. ويحاكمك في موقفك الخاص أياً كانت درجة الاتفاق أو الاختلاف حوله.

● لاتستطيع أن تعيش بلا موقف يبلور شخصيتك في التعامل والاستيعاب لمجمل ماحولك ومن حولك، فالحياة بذاتها موقف، وفلسفة ذلك ليست مهمة الآن أو محل ضرورة وفائدة.. وكان العرب يأخذون على الرجل «الإمّعة» تلاشيه وانسحاق ذاتيته لصالح ذوات الآخرين.. إما مهادنة أو ضعفاً أو خللاً قيمياً.

● والعبقرية الممدوحة لدى العرب لاتكاد تخرج في دلالاتها عن أن «تكون أنت لاغيرك»، وينصحنا المتنبي «إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة فإن فساد الرأي أن تترددا».

● لعلي أطلت أو ذهبت في الاستشهاد بعيداً.. لكنني مدعو- من تلقاء حقي وموقفي ذاتهما- إلى أن أشارك الأستاذ والزميل نبيل الصوفي الدعوة المخلصة إلى احترام قيم الحرية الشخصية ورفض محاكمة المواقف والآراء والأفكار محل التدافع والتعدد والإخصاب.. لا لشيء إلا لأنني أقاسم نبيل الدهشة ذاتها في مواجهة الحملة الاتهامية التي تكلفها زملاء وأصحاب «مواقف» ساءهم أن يقول الصوفي رأيه الذي بدا لهم مفاجئاً أو مباغتاً.. والحق أن المفاجأة كلها تكمن في ردود الأفعال الحادة والتي وصلت أحياناً إلى اتهام وتجريح وشتم الصوفي، وقد فهمت من بعضها تخويناً أو ما شابه!!

● وفي ذات الوقت أسأل: هل كان نبيل مضطراً إلى مجاراة الحملة، والمبادرة إلى الشرح والتفسير أو حتى التوضيح الذي يجاور التبرير إلا قليلاً؟!

● في تقديري أن الحرية ليست تهمة حتى نلتمس لها التفسيرات، وان كنت أفهم أن نبيل الصوفي إنما أراد فائدة الإحسان المعرفي لمن أساء إليه.

● دعوني أختم بأن أشير إلى سمة بارزة ومهمة رافقت نشاط وعمل نبيل الصوفي منذ وقت مبكر، وتحسب له بامتياز وهي قدرته الدائمة على إثارة أجواء الجدل والحراك النوعي، والإتيان بالجديد المحفز على التجدد، فهو- وقلة يفعلون ذلك- يستبطن قلقاً إيجابياً يجعله دائم التجدد- في المنطقة الوسط- بحيث شق على كلا النقيضين المتقابلين تعليبه لحساب واحد منهما ضد الآخر، وان تحدثنا عن المفاجأة فبالإمكان سرد حكايته مع «الصحوة» ومع جماعة الإخوان والحزب الذي تآطر له باستمرار القدرة على استثارة الأفكار، والمفاجأة الإيجابية ميزة للرجل لا غليه.. وأنا هنا لا أواسي أو أدافع عنه، بل عن حقه وحقنا في الإعلاء من شأن وفائدة الحرية.. واحترامها، فعلاً لا قولاً، ثم لعل للرجل من اسمه نصيباً.. فـ«الصوفي» مشروع تمرد أبدي على المألوف المستهلك (..).

شكراً لأنكم تبتسمون.

Ameen101@maktoob.com

خطوة جبـــارة!!

■ د.سيف العسلي

■ إنها خطوة جبارة تلك التي أعلنها فخامة الأخ الرئيس قبل أيام في خطابه الذي ألقاه في حفل الإفطار الرمضاني والمتمثلة في انتخاب المحافظين ومدراء المديريات لا يستطيع أحد غير علي عبدالله صالح القيام بها، إنها بكل تأكيد ستحدث تحولات كبيرة في اليمن لتضيف ذلك إلى التحولات التي حدثت في كل المجالات وخصوصاً الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إنها بحق ستختصر الزمن وستنقل اليمن من الدول المتخلفة إلى الدول السائرة في طريق التطور والتقدم.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن هذه الخطوة الجبارة سيحاول البعض إعاقتها سواء بحسن نية أم سوء نية، البعض قد يثير العديد من المخاوف حول النتائج التي ستترب على خطوة كبيرة مثل هذه، فقد يثير البعض المخاوف من أن خطوة كهذه قد تؤدي إلى الفوضى لكنا نقول لهم إن جعل الناس يشاركون في تحديد مستقبلهم لن يؤدي إلى ذلك، بل على العكس ستعمل على القضاء على الاتكالية وعلى تقليل المطالب المبالغ فيها والتي عادة ما تتقدم بها الجهات المحلية إلى السلطات المركزية، قد يثير البعض المخاوف من أن خطوة كهذه قد تهدد الوحدة الوطنية لكننا نقول لهم ان المركزية الشديدة هي التي تهدد الوحدة الوطنية، أما تمكين الناس من إدارة بعض شئونهم بأنفسهم سيجعلهم ينشغلون بها وسيسحب بعض المبررات التي يسوقها مرضى القلوب لتضليل الناس تحت تأثير الخضوع للسلطة المحلية.

قد يثير البعض ان خطوة كهذه ليس أوانها الآن لعدم نضوج التجربة لكنا نقول لهم لا أحد كان يتوقع ان يكون في اليمن انتخابات حرة ونزيهة، ومع ذلك فقد خيبت ظنهم وإننا على ثقة بأنك ستخيب ظن هؤلاء، قد يقول البعض ان خطوة كهذه قد تعمل على تفشي الفساد لكنا نقول لهم ان المواطن العادي هو المتضرر من الفساد وهو المستفيد من محاربته، فلا يمكن ان يسعى أي إنسان إلى الإضرار بنفسه، قد يقول البعض أن توسيع الحكم المحلي على هذا النحو سوف لن ينجح في ظل انتشار الأمية وتدني مستوى البنية التحتية لكنا نقول لهم ان المواطن العادي هو صاحب المصلحة الحقيقية في كل ذلك وهو أفضل من يحدد أولوياته وهو أفضل من يعمل على تحقيقها وبالتالي فإن توسيع الحكم المحلي على هذا النحو سيعمل على معالجة كل هذه المشاكل.

ولذلك فإننا نقول للأخ الرئيس امض فيما عزمت عليه وتوكل على الله ولا تلتفت للمشككين سواء أصحاب النوايا الحسنة أو أصحاب النوايا السيئة فإن لم تقد أنت مثل هذه الخطوات الجبارة فقد لا يستطيع أحد غيرك قيادتها، فأنت الذي قاد عملية التحولات الديمقراطية مثل التعددية والانتخابات الحرة وأنت القادر على إدارة عملية توسيع الحكم المحلي، فما أعلنته في خطابك ينبغي ان يحول بسرعة إلى برنامج عمل قصير ومتوسط وطويل الأجل، ففي الأجل القصير يتم انتخاب المحافظين ومدراء المديريات وفي الأجل المتوسط يتم إيصال الحكم المحلي إلى المركز وفي الأجل الطويل يتم إيصال الحكم المحلي إلى القرية أو الحارة.

ولذلك فإنه من الضروري إعادة النظر في قانون الحكم المحلي الساري ولائحته التنفيذية وتطوير التصور القائم حول وظائف وصلاحيات مؤسسات الحكم المحلي لدى السلطات المركزية ليتوافق مع هذه الخطوة الجبارة، وفي هذا الإطار فإنه من الضروري ان يتم إقامة مؤسسات الحكم المحلي المنتخبة والفعالة على مستوى المحافظة والمديرية والقرية أو الحارة أو على الأقل على مستوى المركز أو الحي، صحيح انه يتم في الوقت الحاضر انتخاب ممثلين على مستوى المديريات والمحافظات لكن تعيين مدراء المديريات والمحافظين جعل هؤلاء المنتخبين لا يأخذون الأمر بالجدية المطلوبة وفي حال عدم وفائهم بوعودهم لناخبيهم فإنهم يلقون اللوم على المدراء والمحافظين المعينين، في الوقت الحالي يمكن القول ان مؤسسات الحكم المحلي على مستوى المحافظة والمديرية قد قطعت شوطاً كبيراً ومن ثم فإنها قادرة على التعامل مع خطوة جبارة كتلك التي أعلنها فخامة الأخ الرئيس.

وبعد ذلك فإنه ينبغي الإعداد لتقوية الحكم المحلي على مستوى المراكز والقرى لأن ذلك يعني إيصال الحكم المحلي إلى الريف ومن ثم إلى حوالي ٧٤٪ من السكان الذين يعيشون فيه، فصلاحيات المراكز المحلية في الوقت الحاضر محدودة بل منعدمة لأنه لا توجد أي مؤسسات لا مركزية ولا المحلية على مستوى المراكز والقرى وبالتالي فإن ممثلي المراكز ليس لديهم لا سلطات إشرافية ولا تنفيذية مما يجعلها عديمة الجدوى.

ونظراً لأن تطوير المناطق الريفية يتطلب إقامة مؤسسات حكم مركزية أو محلية لتتولى الإشراف على تسيير متطلبات الحياة اليومية مثل مؤسسات التعليم والصحة والمياه والكهرباء والأمن وفض النزاعات الاجتماعية فإنه من الأفضل ان يتم إنشاء هذه المؤسسات وفقاً لمفهوم السلطة المحلية بحيث يتم نقل الإشراف على الخدمات الاجتماعية والتنموية في كل مركز إلى رئيس المركز الذي يجب ان يكون مسئولاً أمام أعضاء المجلس المحلي في المركز ومواطني المركز مع إعطاء حق الرقابة والإشراف على عمل المركز ورئيسه لرئيس المجلس المحلي في المديرية.

إن إقامة مؤسسات للسلطة المحلية على مستوى المراكز سيجعل من الممكن تحويل جزء كبير من صلاحيات المؤسسات المركزية إلى المحافظة مع ضمان عدم تحول قيادة المحافظة إلى مركزية بديلة عن المركزية في العاصمة.

إن ذلك يعد شرطاً ضرورياً لزيادة صلاحيات السلطات المحلية والموارد المالية المتاحة لها، ومع ذلك فإنه نظراً لحداثة تجربة الحكم المحلي في اليمن فإن على مؤسسات الدولة المركزية ان تعمل على تقديم الدعم المؤسسي الضروري من خلال التدريب والتأهيل لأعضاء السلطة المحلية، وكذلك فإنه من الأهمية بمكان العمل على تبادل الخبرات بين مؤسسات الحكم المحلي وبعضها البعض.

إن تحقيق ذلك سيعمل على خلق سلطة فعالة تحل محل السلطة المركزية والتقاليد القبلية غير المتلائمة مع التطورات الحديثة، فبدلاً من إقامة سلطة مركزية قوية لتملأ الفراغ القائم ثم السعي إلى إحلالها بسلطة محلية فمن الأفضل ان يتم إقامة السلطة المحلية مباشرة، فإذا ما تحقق ذلك فإنه سيوفر على اليمن الكثير من الوقت والموارد النادرة، ففي هذه الحالة سيتم خلق آلية ستعمل على ترشيد ممارسة القبيلة وتحويلها إلى أداة مساعدة للتطوير والحداثة بدلاً من كونها عائقاً في الوقت الحاضر، ومن المؤكد ان يترتب على ذلك الإسراع بعملية التحديث وتقليل تكاليفه.

ومن حسن حظ اليمن فإن القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قد اختارت هذا التوجه السليم، والأكثر من ذلك ان القيادة السياسية تسعى في الوقت الحاضر إلى تطوير هذه التجربة وإننا على ثقة بأن جميع المخلصين سيعملون على مساعدته في هذا الاتجاه.

رئيس الجمهورية:

الإعلان قريباً عن برنامج تفصيلي لتنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي والمحلي

■ حدد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اولويات المرحلة القادمة، والمهام المستقبلية لفخامته بعد فوزه الكبير في الانتخابات الرئاسية التي جرت في الـ٢٠ من سبتمبر الماضي.

واعلن فخامته عزمه على المضي قدماً في تنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي والمحلي، وقال في حفل افطار اقامه الجمعة الماضية بالقصر الجمهوري وحضرته الفعاليات السياسية والشخصيات الاجتماعية: انه تم تشكيل لجنة وطنية من مختلف الجهات المعنية لوضع البرنامج الزمني والتفصيلي لتنفيذ البرنامج الانتخابي وجدولة كل ما تضمنه هذا البرنامج، وانه سيعلن قريباً عن تفاصيله.. واكد رئيس الجمهورية ان الفترة القادمة ستشهد انتخاب المحافظين ومديري المديريات وامناء عموم المجالس المحلية من قبل اعضاء السلطة المنتخبة من الشعب.

كما اعلن عن تدوير الوظائف العامة بحيث لايزيد بقاء المسئول في اي مرفق حكومي عن اربع سنوات فقط بالاضافة الى تشكيل هيئة مستقلة متخصصة لمكافحة الفساد من ذوي الكفاءة والذمة المالية من خيرة الرجال في الوطن لما من شأنه مكافحة الفساد ومحاربة الفساد والفاسدين، وايضاً انشاء هيئة عامة مستقلة للمناقصات والمزايدات.

وقال الرئيس: على الرغم من أن الخطاب السياسي لأحزاب اللقاء المشترك كان خطاباً انقلابياً تحت مظلة الديمقراطية، ولكن سنتجاوز هذا الأمر ونبدأ صفحة جديدة مع أحزاب اللقاء المشترك وأحزاب المعارضة بصفة عامة حتى أولئك الذين دعوا إلى ثورة شعبية؛ سنفتح معهم صفحة جديدة، لأن الوطن أبقى وأغلى من أي فرد أو فئة أيا كان شكلها " نحن بحاجة الى تظافر كل الجهود الوطنية والسياسية بعد انتهاء الحمى الانتخابية، وإسدال الستار عنها.

واضاف رئيس الجمهورية: لقد تحقق انجاز وطني رائع يتمثل بالانتخابات الرئاسية والمحلية التي اجريت في العشرين من سبتمبر الماضي، وكانت عرساً ديمقراطيا رائعا يعتز به كل أبناء الوطن في الداخل والخارج".. ودعا فخامة الرئيس إلى تظافر جهود كل ابناء اليمن رجال ونساء من أجل بناء يمن الحرية والديمقراطية والامن والاستقرار وتحقيق التنمية الشاملة.

وتنفيذا لما تضمنه البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وما تضمنته قرارات وتوصيات المؤتمر الشعبي العام في دورته السابعة المنعقدة في عدن، اعلن رئيس الجمهورية انتخاب المحافظين ومدراء المديريات وامناء عموم المجالس المحلية من قبل أعضاء السلطة المحلية المنتخبة من الشعب.

وقال: لقد كلفنا الحكومة والجهات المعنية بتعديل قانون السلطة المحلية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بهذا الامر وذلك تنفيذا للوعود الانتخابية" معتبرا هذه الخطوة ثورة كبرى في حقيقة الامر.

وقال: " سننهي نظام المركزية وناتي بنظام اللا مركزية المالية والادارية بحيث تكون الصلاحيات جميعها من اختصاص السلطة المحلية وتؤول كل الصلاحيات اليها موضحا ان المحافظين ومدراء المديريات وامناء عموم المجالس المحلية للمحافظات أو المديريات سينتخبون مباشرة من السلطة المحلية و من بين أعضاء المجالس المحلية المنتخبين من الشعب.. ورحب الرئيس ترحيبا حارا مساعدة للتطوير والحداثة بدلاً من كونها عائقاً في الوقت الحاضر، ومن المؤكد ان يترتب على ذلك الإسراع بعملية التحديث وتقليل تكاليفه.

ومن حسن حظ اليمن فإن القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قد اختارت هذا التوجه السليم، والأكثر من ذلك ان القيادة السياسية تسعى في الوقت الحاضر إلى تطوير هذه التجربة وإننا على ثقة بأن جميع المخلصين سيعملون على مساعدته في هذا الاتجاه.

سنبدأ صفحة جديدة مع أحزاب المشترك والذين دعوا إلى ثورة شعبية

وأهداف البرنامج الذي تلنا بموجبه ثقة الشعب في الإنتخابات الرئاسية.

وأضاف الرئيس "بموجب هذا البرنامج سيتم تنفيذ أهدافه الى واقع عملي، وهذا ليس خطابا سياسيا دعائيا كما يتصور البعض،والجميع يدرك إننا اذا وعدنا صدقنا، فهذه ليست وعود للخيال أودغدغة لعواطف الجمهور لنيل الثقة، وانما هي توجهات جادة ستتحول في الفترة القادمة ويترجم كل ماجاء في هذه الخطابات أو في البرنامج الإنتخابي الى واقع عملي".

وقال " هناك مشاريع استراتيجية هامة تحتاج الى بعض الوقت لاستكمال الدراسات والبحث عن التمويل..وهناك مشاريع هامة يمكن انجازها خلال سنوات قليلة مثلا الصناعات الصغيرة الحرفية لامتصاص الايادي العاطلة من خلال ايجاد مشاريع استراتيجية هامة وجلب الاستثمارات".

ومضى قائلا " سننهي نظام المركزية وناتي بنظام اللا مركزية المالية والادارية بحيث تكون الصلاحيات جميعها من اختصاص السلطة المحلية وتؤول كل الصلاحيات اليها موضحا ان المحافظين ومدراء المديريات وامناء عموم المجالس المحلية للمحافظات أو المديريات سينتخبون مباشرة من السلطة المحلية و من بين أعضاء المجالس المحلية المنتخبين من الشعب.. ورحب الرئيس ترحيبا حارا مساعدة للتطوير والحداثة بدلاً من كونها عائقاً في الوقت الحاضر، ومن المؤكد ان يترتب على ذلك الإسراع بعملية التحديث وتقليل تكاليفه.

وكان فخامة الرئيس قد أعلن أثناء مأدبة افطار اقامها الاثنين الماضي عن حزمة من الاصلاحات الشاملة، والحد من نشاط الفاسدين والمتنفذين.

وقال: " لدينا حزمة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية والثقافية وقد كلفنا الحكومة ومختصين من خارج الحكومة باعداد برنامج تفصيلي لتنفيذ الوعود للحفاظ على مكاسب الثورة والجمهورية والوحدة ".

وتابع قائلا " لقد قال شعبنا يوم الـ٢٠ من سبتمبر نعم للحرية والديمقراطية والأمن والإستقرار والتنمية، لا للفساد والفاسدين والمتنفذين".

وتابع فخامة رئيس الجمهورية حديثه قائلا " انا تحدثت مع أبناء الشعب في مختلف المحافظات والمديريات خلال الحملة الانتخابية عن أهداف البرنامج الإنتخابي الذي رسمه المؤتمر الشعبي العام، والذي يمثل التنظيم السياسي الرائد الذي نال ثقة الشعب، وعندما اقول تنظيم رائد هو تنظيم رائد بالفعل فهو غير متطرف غير متعصب غير قروي غير مناطقي غير فئوي ولم يكن حزبا حاقدا على احد، وإنما حزب يمد يد التسامح مع كل افراد الشعب وهو مع الشعب ومن الشعب والى الشعب فهذا هو المؤتمر الذي يمتلك القدرة ويمتلك الكفاءة ويمتلك الرجال المخلصين ولديه التجربة الكافية على مدار سنوات مضت " .. وقال فخامة الرئيس " المؤتمر لم يات من فراغ، ويضم في صفوفه شخصيات من مختلف القوى الوطنية ومختلف القوى الشريفة ومختلف الكفاءات ومختلف القدرات، ولهذا لم يكن ولن يكون تنظيما اميا او يساريا متطرفا ولن يكون تنظيما يمينيا متزمتا، وإنما سيظل تنظيما وسطيا يحمل هموم الأمة ويسعى لترجمتها بكل تفاني وإخلاص ومثابرة، فهذا هو المؤتمر الشعبي العام وان شاء الله يوفي بالتزاماته وكل الاعضاء في المجالس المحلية سوف يوفوا بالتزاماتهم أمام ناخبيهم ان شاء الله ".

وأضاف فخامته " ماهي إلا ايام أو أشهر وتشهدوا حركة دؤوبة نحو الأفضل يلمسها الشعب عن قرب " .ومضى يقول " عدا مشكلة واحدة ستأخذ وقت من الزمن لمعالجتها وهي مشكلة المياه، وان شاء الله نبحثها ونوفق في معالجتها. مشيرا إلى أن مشكلة المياه هي المعضلة الرئيسة، أما الطاقة الكهربائية نحن ان شاء قادمون على سد حاجة الشعب بالطاقة الكهربائية المولدة بالغاز المسيل.

" قال : لدينا بحث وسيقول المزايدون انها مزايدة، ونحن نؤكد أنها توجهات جادة اننا سنولد الكهرباء بالطاقة النووية بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ومع كندا، وهذا خطاب ليس للدعاية فقد انتهينا من الدعاية الانتخابية هذا خطاب جاد وليس خطاب دعايه انتخابية،إن شاء الله تستكمل إجراءات البحث في هذا الصدد من قبل الجهات المختصة " . وأضاف الرئيس " : كما تحدثت أن مشكلة المياه هي الصعبة ، أحث المواطنين والمزارعين على إتباع الإرشادات الزراعية عن كيفية استخدام الطرق الحديثة للري لضمان إيقاف استنزاف المياه ، فالمياه أصبحت مشكلة حقيقية وتنذر بمخاطر جمة إذا استمر إستنزافها وإهدارها دون أن تتكاتف كافة الجهود الوطنية لإيقاف استنزافها ومساندة الجهود الحكومية لمعالجتها " .

ودعا الإخوة المواطنين إلى معرفة وإتباع الطرق الإقتصادية لإستخدام المياه سواء الري المحوري , او بالتقطير , او بشتى الوسائل الأخرى.. موجها وزارة الزراعة والري والمختصين بالوزارة في الارشاد الزراعي بان يتحملوا مسؤولية برامج التوعية والتثقيف بطرق الري الحديثة عبر وسائل الاعلام المرئيه والمسموعه والمقروءه , وان يحرصوا على توعية المواطنين بالطرق الإقتصادية لإستخدام المياه بمايسهم في الحفاظ على الثروة المائيه ويحد من تفاقم مشكلة المياه " .

وقال فخامة الرئيس علي عبدالله صالح " : صحيح أن ري القات ياخذ كمية كبيرة من المياه وهذا القات آفه , ويستنزف المياه ,ولكنه سلعه متداوله في داخل البلد وصعب ان نقول انهوا هذا النبات، ومسألة القات معالجتها ينبغي بالتاني. فمن اراد ان لايطاع يأمر بما لا يستطاع , لكن نقلل نخفف و نوعي الشباب , هذه مسؤوليتنا , الآن الشباب الذي كنا نعلق عليهم آمال، نقول لهم نحن أمضينا معظم أعمارنا، عقولنا لم تعد كما هي عقول الشباب الجديد الواعي , المثقف , المؤهل " .

وتابع قائلا " : مشكلتنا في الشباب الآن أنه يريد يذاكر ويتناول القات , وهذه آفه , ينبغي على الآباء والامهات ان يوعوا ابنائهم ان هذه آفه , وبدلا من ان يذهب أي شخص يشتري بخمسة الاف ريال قات او بعشرة الاف ريال وراتبه عشرين الف يوفرها لتلبية احتياجاته الشخصية والأسرية.

وقال : " إذا سألنا لماذا يأتي الفساد ؟.. الجواب الفساد يحدث في أي نقطة أو في بوابة مطار أو في أي مكان وسببه عندما يريد أي شخص أن يحصل على مبالغ إضافية لدخلة المحدود بطرق غير مشروع لتلبية احتياجاته من الكماليات والأشياء غير الضرورية كالقات وغيره بجانب راتبه الذي ينفقه على تلبية احتياجات أسرته من متطلبات العيش وشراء الملابس لاطفاله , والعلاج وغيره , كون راتبه عشرين الف ريال.

وأضاف رئيس الجمهورية قائلاً " يجب ان نوعي المجتمع باهمية ابتعاد الشباب عن تناول القات، وبدلا من ذلك على الشباب الاتجاه نحو النوادي والمكتبات للاطلاع والقراءة، خاصة وان هناك اليوم وسائل حديثة ومن خلال ما يوجد فيها من تكنولوجيا متطورة تستطيع ان تتعرف على العالم من خلال هذه الوسائل وسيكون ذلك افضل من مجالس القات، بمعنى آخر الشباب بحاجة الى توعية ولايكفي خطاب الرئيس فهم بحاجة الى العلم والى التوعية من قبل خطباء وائمة المساجد، وبحاجة الى دور المرشد والمرشدة والعلماء والشخصيات الكبيرة لها وزن في المجتمع يجب ان تستغله في توعية الشباب بترك تناول القات " .. وقال " أنا اعتقد ان ما يستهلكه القات من مياه تصل من ٣٠ -٤٠ في المائة تذهب للقات في بعض المناطق،وهو ما يجعلنا نقنن استخدام المياه وان تتحمل المسؤولية جميعا وليس الرئيس او الحكومة فقط بل الكل مسؤول وشخصيات اجتماعية و مرشدين وخطباء مسؤولون عن التوعية بذلك " .

واضاف الرئيس قائلاً " الشاب اذا ما اتجهت بهم نحو الخير ساروا معك باتجاه الخير واذا ما اتجهت بهم نحو الشر اتجهوا نحو الشر " .

وتطرق الى الأوضاع المتدهوره في العراق الشقيق والتي لم تستطع قوات التحالف من السيطرة عليها رغم تواجدها الكثيف بمات الالاف من الجنود مما جعل الوضع أسوا مما كان عليه قبل دخول قوات التحالف وكذلك هناك أوضاع متدهورة في الصومال و نشاهد مذابح تتزايد يوما بعد يوم.

وتابع رئيس الجمهورية قائلا " لذلك شعبنا أدرك جيدا واستفاد مما يجري في المنطقة وقال كلمته يوم العشرين من سبتمبر، نعم للامن والاستقرار انطلاقا من خوفه على منجزاته وعلى وحدته وعلى ديمقراطيته، قال نعم للامن والاستقرار نعم للحرية نعم للامان والايمان.

الميثاق
نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم
مدير التحرير: أمين الوائلي
نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري
سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
أسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٤٠٠٠ ريال
العنوان
الجمهورية اليمنية-صنعاء-شارع رقم (١٢) متفرع من شارع الزبيري أمام مبنى «سبأفون»
تليفون: (٤٠٢٨٤٣/٤٠٦٦١٢/٤٠٢٨٤٥) -فاكس (٢٠٨٩٣٣) -ص.ب: ٣٧٧٧
● موقع الصحيفة على الانترنت: (www.almethaq.net)
● البريد الإلكتروني: contact@almethaq.net